يريد أنك أن فصلت فالاختيار الرفع لأنك تجيء بالاسم بعد مبتدأ، فليس ثم إذا ما يطلب بالنصب، كما أنك حين فصلت في الاستفهام: فقلت أأنت زيد ضربته؟ كان الاختيار الرفع.

وقوله: وهو فيه أقوى، أي الفصل هنا أقوى في منع النصب منه في منع النصب في الاستفهام، لأن العرب لو لحظت الاشتغال عن الاسمين كما ذهب إليه الأخفش، وكانت تضمر فعلا ترفع الأول وتنصب الثاني، لكان ممكناً مع الألف وأما هنا فلا يتصور أصلاً لأن ـ ما ـ عاملة فلا يمكن أن يتطرق إلى هنا خلاف.

ولهذا قال: لأنه عامل في الاسم فهو فاصل عامل وأدوات الاستفهام فاصلة غير عاملة، فإذا اجتمع أنك تفصل وتعمل الحرف فهو أقوى في منع النصب.

قال سيبويه: وكان زيد ضارباً. ويسأل الصفار ولكن كيف أتى بمثال واسم الفاعل فيه ماض فأعمله، ألا ترى أن (كان) تصيره ماضياً فكيف ساغ له ذلك؟

أجاب الصفار: هذا من المواضع التي تخفى على أكثر الناس، ولكن أبينه إن شاء الله، وذلك أن النحويين اختلفوا في وقوع الماضي بغير ـ قد ـ خبراً لكان هل يجوز أو لا؟

فمنهم من أجاز، ومنهم من منع.

فالمانع قال: لا فائدة فيه لأن كان تعطى مضي الخبر فإذا صرحت به، ماضياً لم يكن له فائدته، وذلك فاسد، والصحيح جوازه لأن فيه من المعنى ما ليس في هذه الأفعال. ألا ترى أن: امسى زيد قام، ليس في ـ أمسى ـ ما يدل على القيام. ففي الخبر ولا بد زيادة على كان. وأيضاً فإن السماع ورد به كثيراً كقوله:

وكنا ورثناه على عهد تبع طويلاً سواريه شديداً دعائمه